

فعالية الضريبة ضمن الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة

من اعداد: خير الدين قريشي khiro.fs@gmail.com، يوسف خروبي elkods.youcef@gmail.com، الياس بدوي bedoui.ilyess@gmail.com

المقدمة

نظرا لفضل السوق في تحقيق التوازن التلقائي عند وجود آثار خارجية، فقد استدعى الأمر للجوء لتدخل الحكومة أو الدولة من أجل معالجة هذه المشكلة. وذلك باستخدام أدوات قانونية وأخرى اقتصادية، أهمها فرض ضريبة بيئية.

الإشكالية الرئيسية للموضوع:

في ظل تدهور أحوال البيئة عالميا وحتمية حمايتها كيف يمكن أن يكون للضريبة - باعتبارها أداة اقتصادية - دور فعال من في تحقيق متطلبات حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة؟

الفرضية الأساسية:

باعتبار الضريبة أداة توجيه في الاقتصاد، فهي بذلك أداة فعالة لحماية البيئة من تأثير الأعراف الاقتصادية باعتبارهم طرف أساسي في المعادلة الاقتصادية.

I) المشاكل البيئية وأدوات الحد منها:

تتمثل المشاكل البيئية أساسا في التلوث بمختلف أنواعه ومصادره، إضافة إلى في تدهور حالة البيئة واختلال توازنها. وسنركز في بحثنا هذا على مشكلة التلوث، حيث يعرفه البنك الدولي بأنه: "إضافة مادة غريبة إلى الماء أو الهواء، في شكل كمي يؤدي إلى آثار ضارة على نوعية الموارد، وتعيق استخدامها"، كما تعرف O.C.D.E من جهتها: "قيام الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدخال مادة تحدث ضررا على صحة الإنسان، أو المصادر الحيوية، بشكل يحرم الاستمتاع المشروع بها".

تكاليف التلوث:

يعترف الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم الاقتصادية بأن النظام الإنتاجي في أشكاله المعاصرة، يتسبب في آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للبيئة كتلوث الهواء والماء والقمامات. ومن الواضح أن هذه الآثار تمثل ناتجا ثانويا للعملية الإنتاجية حيث يطلق عليها الآثار المتعدية أو الجانبية، وفي الأدب الاقتصادي الحديث بتعبير التكاليف الخارجية External costs وبشكل أعم فإن كل ظاهرة تمس رفاه المواطنين ولا يمكن ترجمتها في شكل تبادل نقدي سوقي يطلق عليها اليوم تكاليف خارجية أو أثر خارجي وبسبب خروجها عن نظام السوق بقيت حتى عهد غير بعيد مهملة تماما من جانب الاقتصاديين، وهذا يوضح صعوبة القياس النقدي للآثار السلبية الناتجة عن التلوث البيئي.

و محاولة لتجنب الآثار السلبية للتلوث تستلزم ضرورة تسعير وتقدير قيمة الآثار الخارجية وإدخال تلك القيم ضمن التكاليف الخاصة أو الداخلية للوحدة الاقتصادية ولو جزئيا.

وعلى المستوى القومي فإن التكلفة الخارجية الناتجة عن التلوث تعبر عن مقدار الخسائر المتضخمة والمتزايدة التي يتحملها المجتمع أو الاقتصاد القومي نتيجة لتلوث البيئة، ويمكن التعبير عن التكاليف التي يتحملها المجتمع بالعبارة التالية:

$$\text{التكاليف الاجتماعية} = \text{تكاليف الإنتاج الخاصة بالمؤسسة} + \text{التكاليف الخارجية}$$

أدوات الحد من التلوث

الأدوات القانونية:

يعتمد بشكل أساسي على أسلوب المنع وتضمن مقاييس ومعايير محددة للمصادر المختلفة للتلوث وأيضا للتقنيات الإنتاجية المستخدمة وللأساليب المتبعة في الإنتاج وفقاً لمنهجية تحقق المستويات المرغوبة من الجودة البيئية على المستوى القطاعي، ويمكنه أن يستخدم النماذج الخاصة بالمحددات الكمية التي تضبط مستوى الانبعاث الكلية، أو النماذج الخاصة بالمقاييس الهندسية للأداء والتي تستلزم معدلات محددة مقبولة ومعترف عليها للانبعاث أثناء عمليات التحول الإنتاجي.

ب) الأدوات الاقتصادية Economic Instruments بمختلف أساليبها وتطبيقاتها العملية للأنشطة الاقتصادية ويدعى هذا الأسلوب كذلك بأسلوب السوق

الأدوات الاقتصادية هي أي أداة تهدف إلى إيجاد تغيير في سلوك الوحدات الاقتصادية عن طريق تضمين Internalizing التكاليف البيئية وذلك من خلال تغيير في هيكل الحوافز المتاحة لهذه الوحدات (بديلاً عن إلزام هذه الوحدات بمواصفاتها أو مستوى تكنولوجي محدد).

إجراءات النظام الضريبي لحماية البيئة من التلوث (الجباية البيئية):

الجباية البيئية تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة بالإضافة إلى أن الجباية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذي يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة.

ومن أهم أدوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث والحد من آثارها السلبية ما يلي

الإجراءات المباشرة:

الضريبة على المنتجات output tax:

تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمة أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة وإحداث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعياً.

ضريبة النفقات أو الانبعاثات Emission Tax:

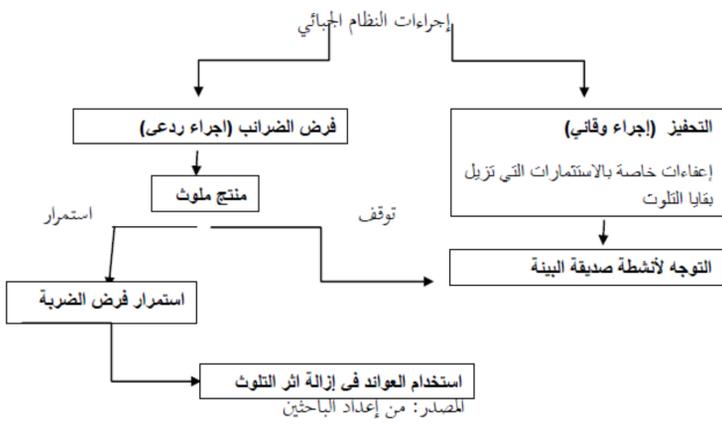
تختلف هذه الضريبة عن سابقتها في أنها تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث. فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.

الأدوات غير المباشرة:

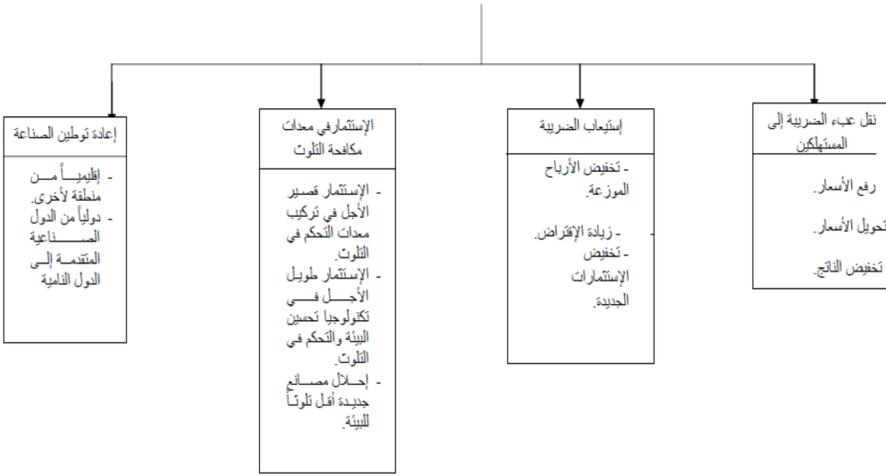
تتضمن هذه الأدوات أشكالاً متعددة نذكر أهمها:

- السماح للوحدات الإنتاجية التي تمتلك تكنولوجيا إنتاجية جديدة تقلل من التلوث البيئي بالاعتماد على الاستهلاك المعجل ومعونات الاستثمار في حساب أقساط الاستهلاك لأغراض الضريبة، وذلك في نطاق حساب ضرائب الدخل مما يساعد في تحقيق وفورات ضريبية تساهم بنفس الوقت في تحفيز المشروعات على تخفيض مستويات التلوث.
- إعفاء العدد والآلات غير الملوثة للبيئة من الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات ومن ثم تخفيض تكلفة الحصول عليها.
- السماح بخصم أقساط قروض تمويل التكنولوجيا المعالجة للتلوث البيئي من وعاء الضريبة التي تفرض على الدخل، بالإضافة إلى خصم الفوائد بدون حد أقصى.

أثر فرض الضريبة على التلوث



شكل (6) الخيارات المتوقعة لسلوك الصناعة كاستجابة لضريبة التلوث



الخلاصة:

انطلقنا في هذا البحث من فرضية أن الضريبة أداة اقتصادية فعالة في توجيه سلوك الافراد والوحدات الاقتصادية، وبالتالي يمكن أن تحد من ظاهرة التلوث.

وما توصلنا إليه من نتائج من خلال عرضنا للإطار النظري، و عرض نماذج من استخدام الضريبة في حماية البيئة أثبت صحة الفرضية أعلاه، وهذه النتائج كانت كالتالي:

يعد التلوث مشكل كبير يهدد البيئة، وللمد منه يجب استخدام الأدوات الفعالة لمواجهة، وتعتبر الضريبة من بين الأدوات المستخدمة، والناجحة. عملاً بمبدأي الضريبة البيئية (مبدأ بيغو، مبدأ من يلوث يدفع) فإن التلوث يعتبر من التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع، وبالتالي ينبغي نقل هذا العبء إلى الأطراف المتسببة فيه، وذلك عن طريق فرض ضرائب مباشرة تتمثل في الضرائب على المخرجات، و الانبعاثات.

في غياب المنافسة نتحفظ في استعمال الضرائب المباشرة، وذلك بسبب إمكانية نقل العبء إلى المستهلك دون توقف المنتج عن التسبب في الظاهرة، وفي هذه الحالة نستعمل إجراء ضريبي آخر متمثل في "التحفيز" الممنوح للمشاريع الخضراء.

يبقى في الأخير أن نثير بعض التساؤلات التي يمكن ان تكون انطلاقة لبحوث اخرى، ومن بينها: واقع استخدام هذه الأداة في الدول العربية، وكذلك اشكالية تحديد سقف الضريبة الامثل الذي يسمح بالحد من التلوث دون عرقلة المشاريع الاستثمارية، أو الحدود الدنيا للإعفاءات التي تشجع المشاريع الخضراء، دون تدهور إيرادات الدولة الناتجة من الضرائب.

المراجع

- * سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2008.
- * عصام خوري، عبير الناعسة، النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007
- * علاء أحمد عبادة سرحان، استخدام الأدوات الاقتصادية في الإدارة البيئية للنفقات الخطرة، وحدة اقتصاديات البيئة بجامعة عين شمس - جمهورية مصر العربية.
- * فارس مدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، عدد 07، 2009/2010
- * مسعودي محمد، دور الجباية في الحد من التلوث، مذكرة ماجستير "غير منشورة" جامعة ورقلة، 2008.
- 1. Bureau Dominique, Economie des instruments de protection de l'environnement. In: Revue française d'économie. Volume 19 N°4, 2005.
- 2. J. Andrew Hoerner and Benoît Bosquet, ENVIRONMENTAL TAX REFORM: THE EUROPEAN EXPERIENCE http://www.rnprogress.org/publications/2001/eurosurvey_2001.pdf, 05/06/2010
- 3. PAUL NOMIDÈS La fiscalité, un instrument efficace au service de l'environnement., LA FISCALITÉ ÉCOLOGIQUE.
- 4. LES INSTRUMENTS ÉCONOMIQUES ET LA PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT. Étude réalisée pour le Regroupement National des Conseils Régionaux de l'Environnement du Québec, Mai 1998
- 5. STEPHEN SMITH, TAXATION AND THE ENVIRONMENT: A SURVEY, www.uea.ac.uk/env/cserge/pub/wp/gec/gec_1992_31.pdf, 02/06/2010